المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

31/07/2013

الحسيمة

الدورة 6 للجنة الجهوية لحقوق الإنسان

المساء 2131/17

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة-الناظور، قبل أيام دورتها العادية السادسة التي ستخصص لتقديم ومناقشة تقارير اللجان الموضوعاتية الثلاث.

وأوضح بلاغ للجنة أن جدول أعمال هذه الدورة، التي ترأستها سعاد الإدريسي، رئيسة اللجنة، يتضمن استعراض مجمل أنشطة اللجنة، فضلا عن تقديم تقارير اللجان الموضوعاتية الثلاث (لجنة الحماية، لجنة النهوض ولجنة إثراء الحوار والفكر حول الديمقراطية وحقوق الإنسان) وتحديد برنامج أنشطة الدورة المقبلة.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة-الناظور، التي تعد واحدة من اللجان الجهوية لحقوق الإنسان الـ13 التي تغطي كافة التراب الوطني، تم تأسيسها وفق مقتضيات المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. وتضطلع بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

قال إن قرار مجلس الأمن أبرز مسؤولية الجزائر على الوضعية المهينة لمخيمات تيندوف

الملك في خطاب العرش: «الضمير المسؤول» هو المحك الحقيقي لإصلاح القضاء

المساء 2013/7/31

الملك محمد السادس في خطاب العرش (و.م.ع)

قال الملك محمد السادس إن القرار الأخير لمجلس الأمن أكد، بصفة حازمة، المعايير التي لا محيد عنها للتوصل إلى الحل السياسي التوافقي والواقعي لقضية الصحراء المغربية. وأضاف، في الخطاب الذي وجهه يوم أمس الثلاثاء بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لاعتلائه العرش، أن هذا القرار يبرز، بصفة خاصة، البعد الإقليمي لهذا الخلاف، وكذا مسؤولية الجزائر التي تعد معنية به، سواء على المستوى السياسي أو على المستوى القانوني الإنساني المتعلق بالوضعية المهينة لمخيمات تندوف.

وأوضح الملك أنه يتعين، عملا بنفس القرار، ألا يتم التعاطي مع مسألة حقوق الإنسان إلا من خلال الآليات الوطنية، وخاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يحظى بالمصداقية الدولية، وبمبادرات سيادية قوية تتفاعل إيجابيا مع المساطر الخاصة للأمم المتحدة.

كما أكد الملك أنه، انطلاقا من حرصه على تجسيد رعايته لصغار الفلاحين، سيظل يخصهم بالاستثناء الضريبي. وقال بهذا الخصوص: «لقد عمل برنامج «المغرب الأخضر» على تحديث القطاع الفلاحي، آخذا بعين الاعتبار الاهتمام الموصول بصغار الفلاحين من أجل تحسين ظروفهم المعيشية. وحرصا منا على تجسيد رعايتنا لهذه الفئة، فإننا سنظل نخصها بالاستثناء الضريبي، الذي سينتهي العمل به في آخر السنة الجارية بالنسبة للاستثمارات الفلاحية الكبرى، وسوف نحتفظ بسريان هذا الاستثناء على الفلاحة المتوسطة والصغرى».

ودعا الملك إلى إحداث وكالة خاصة تعمل على ملاءمة الاستراتيجية الفلاحية مع محيط المجال الترابي لساكنتها، ولاسيما في المناطق الجبلية التي تعرف تخلفا في استغلال الأراضي، وذلك في تكامل تام مع برامج التهيئة المجالية.

وفي مجال إصلاح المنظومة القضائية، دعا الملك إلى التجند من أجل إيصال إصلاح المنظومة القضائية إلى محطته النهائية، معربا عن ارتياحه للتوصل إلى ميثاق لإصلاح المنظومة القضائية، ولكون كل الظروف الملائمة لهذا الإصلاح قد توافرت. وأكد أنه مهما تكن أهمية هذا الإصلاح وما تم وضعه من نصوص تنظيمية وآليات فعالة، فسيظل «الضمير المسؤول» للفاعلين في القضاء هو المحك الحقيقي لإصلاحه، بل وقوام نجاح هذا القطاع برمته.

وبخصوص الحقل الثقافي، أكد الملك أن الأخير يتعين عليه أن يجسد التنوع الذي يميز المغرب، وقال إنه «لما كان المغرب غنيا بهويته، متعددة الروافد اللغوية والإثنية، ويملك رصيدا ثقافيا وفنيا جديرا بالإعجاب، فإنه يتعين على القطاع الثقافي أن يجسد هذا التنوع ويشجع كل أصناف التعبير الإبداعي، سواء منها ما يلائم تراثنا العريق أو الذوق العصري، بمختلف أنماطه وفنونه، في تكامل بين التقاليد الأصيلة والإبداعات العصرية».

وأوضح الملك أن «حفاظنا على هويتنا وصيانتها من مخاطر الانغلاق والتحريف لن يتم إلا بالفهم السليم لديننا. ومن ثم ما فتئنا، منذ اعتلائنا العرش، حريصين، بصفتنا أميرا للمؤمنين وحاميا لحمى الملة والدين، على صيانة الهوية الإسلامية لشعبنا، باعتبارها تشكل نموذجا مغربيا متميزا في الممارسة للإسلام، عقيدة سمحة ووحدة مذهبية مالكية، قائمة على الوسطية والاعتدال».

العاهل المغربي يخصص حيزا هاما من خطابه لملف الصحراء الغربية

محمود معروف

JULY 30, 2013

الرباط . 'القدس العربي': قال العاهل المغربي الملك محمد السادس ان بلاده ستعمل على مواصلة دينامية لتحسين الحكامة الاقتصادية والمؤسساتية والامنية لمواجهة خصومه في ملف النزاع الصحراوي الذين يحاولون محورة النزاع على ملف حقوق الانسان.

واوضح الملك محمد السادس في خطاب القاه امس الثلاثاء بمناسبة الذكرى الـ14 لتوليه العرش ان المغرب و'في مواجهة الموقف المتعنت للأطراف الأخرى، لإبقاء الوضع على ما هو عليه، وحملاتها التضليلية' سيعمل على مواصلة الدينامية، التي أطلقها على الصعيد الداخلي، والتي تسعى إلى تحقيق المزيد من الحكامة الاقتصادية والاجتماعية الجيدة، من خلال النموذج التنموي الجهوي، الذي يسهر على إعداده المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز الحكامة الترابية والمؤسساتية، عبر الاستثمار الأمثل، للآفاق التي تتيحها الجهوية المتقدمة وتحسين الحكامة السياسية الأمنية، لحماية الحريات الفردية والجماعية، للمواطنين وللممتلكات في إطار مراعاة المقتضيات والضمانات التي يكفلها القانون.

وخصص العاهل المغربي حيزا هاما من خطابه لملف نزاع الصحراء الغربية المفتوح منذ اكثر من 38 عاما ويوصف مغربيا بالنزاع المفتعل وتحمل الجزائرمسؤوليته فيما تسعى الامم المتحدة انجاز تسوية سلمية عبر مفاوضات يشرف عليها مبعوث شخصي للامين العام للامم المتحدة.

واقترح المغرب رسميا منح الصحراويين حكما ذاتيا تتمتع هيئاته المنتخبة بسلطات واسعة تحت السيادة المغربية كحل للنزاع وترفض جبهة البوليزاريو المدعومة من الجزائر هذا المقترح، وتطالب بتطبيق قرارات الامم المتحدة التي قالت باستفتاء الصحراويين لتقرير مصيرهم في دولة مستقلة او الاندماج بالمغرب.

وقال الملك محمد السادس ان بلاده حققت المزيد من التعاطف الدولي مع قضيتها الأولى، 'على أساس الإلمام بحيثيات وملابسات وحدتنا الترابية. الأمر الذي يتجلى في الدعم المتنامي لمبادرتنا الوجيهة، المتمثلة في الحكم الذاتي'. وسجل العاهل المغربي أن القرار الأخير لمجلس الأمن، أكد بصفة حازمة، المعايير التي لا محيد عنها، للتوصل إلى الحل السياسي، التوافقي والواقعي وابرز البعد الإقليمي لهذا الخلاف، ومسؤولية الجزائر، التي تعدُّ معنية به، سواء على المستوى السياسي، أو على المستوى القانوني الإنساني، المتعلق بالوضعية المهينة لمخيمات تندوف.

وشدد على انه وعملا بنفس القرار، يتعين ألا يتم التعاطي مع مسألة حقوق الإنسان، إلا من خلال الآليات الوطنية، وخاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يحظى بالمصداقية الدولية، وبمبادرات سيادية قوية، تتفاعل إيجابياً مع المساطر الخاصة للأمم المتحدة.

واضاف ان المغرب ظل يتطلع إلى انبثاق نظام مغاربي جديد، يمكن دوله الخمس، من بناء مستقبل مشترك، تجسده على أرض الواقع آليات التكامل والاندماج، وحرية الانتقال للأشخاص والأموال والممتلكات، بعيداً عن افتعال المعيقات، وفرض الشروط، وذلك في تناغم مع التغيرات التي عرفتها الساحة الإقليمية كما ان له نفس القناعة، فيما يخص العالم العربي حيث يسعى، بتوافق مع جميع دوله، إلى بلورة منهجية جديدة، للعمل العربي المشترك.

ووجه العاهل المغربي 'عبارات الشكر والامتنان' الى قرار الدعم المالي للمغرب، من لدن قادة دول الخليج والمتمثل في تقديم هبة مليار دولار سنويا للمغرب، على مدى خمس سنوات، وعلى تفعيل هذا القرار.

وتحدث عن مواصلة جهوده 'على رأس لجنة القدس، للدفاع عن القضية الفلسطينية العادلة، من أجل أن يعيش الشعب الفلسطيني الشقيق، ضمن دولة مستقلة داخل أراضيه، على أساس مبادرة السلام العربية' وقال 'نتابع دعمنا والتزامنا، بالحفاظ على الهوية الحضارية والدينية، لمدينة القدس الشريف، ولاسيما من خلال لجنة القدس، والذراع الميداني لها، 'وكالة بيت مال القدس'. هذه الوكالة، التي تقوم بإنجاز العديد من المشاريع الملموسة. واكد ان 'هذه الوكالة ستحقق أكثر ما يمكن من النفع العام، إذا ما تلقت الدعم المادي، من مختلف الدول الإسلامية، طبقا للالتزامات المشتركة، التي تعهدت بها هذه الدول، عند إنشاء هذه الوكالة المتخصصة'.

واكد باسم المغرب، 'تضامنه مع الشعب السوري الشقيق، الذي يعاني مآسي الصراع الدموي الرهيب والمدمر، مؤيدين لخياراته المصيرية، ووحدته الترابية.' والوقوف إلى جانب مالي، في الحفاظ على وحدتها الترابية، وخيارها الوطني، في صيانة هويتها من التطرف والنزوعات الإرهابية.

كما تحدث العاهل المغربي عن سياسته الافريقية خلال السنوات الماضية تكريسا لقناعته العميقة، بالتعاون جنوب . جنوب، ودعا الفاعلين المغاربة، للتجاوب مع طلب الدول الافريقية للخبرة المغربية لتحقيق المزيد من الاندماج، والتقارب والتكامل، بين اقتصادياتنا. واكد استراتيجية الانفتاح، والمبنية على التفاعل الإيجابي، مع شركاء المغرب الأوروبيين وتواصل المساعي المشتركة، بهدف توطيد أكثر للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، في إطار الوضع المتقدم، الذي يتميز به المغرب، وذلك من خلال فتح آفاق جديدة وواعدة، لهذا التعاون.

واصدر العاهل المغربي بمناسبة عيد العرش عفوا ملكيا على مجموعة من الأشخاص منهم المعتقلون ومنهم الموجودون في حالة سراح، المحكوم عليهم من طرف مختلف محاكم المملكة الشريفة وعددهم 1044 شخصا.

وتطرق الملك محمد السادس الى إطلاق العديد من الأوراش الاقتصادية والاجتماعية، في موازاة مع الإصلاحات السياسية والمؤسساتية وقال انه جعل كرامة المواطن المغربي وازدهاره في صلب اهتماماته.

ووصف السنوات الـ14 التي مضت بـ'انها مسيرة متواصلة، قوامها مبادرات جريئة، وأعمال حازمة، ومقاربات تشاركية، مع الاستغلال الأنجع لكل الإمكانات المتاحة'.

واكد عزمه الراسخ على تجسيد خيارته، في استكمال المؤسسات الدستورية، ومقومات الحكامة الجيدة، في ظل دولة الحق والقانون في اطار مشروعه الذي قوامه النمو الاقتصادي المستمر، والتنمية المستدامة، والتضامن الاجتماعي.

وقال ان المغرب غني بهويته، المتعددة الروافد اللغوية والإثنية، ويملك رصيداً ثقافيا وفنيا، جديرا بالإعجاب، ويتعين على القطاع الثقافي أن يجسد هذا التنوع، ويشجع كل أصناف التعبير الإبداعي، سواء منها ما يلائم تراثنا العريق، أو الذوق العصري، بمختلف أنماطه وفنونه، في تكامل بين التقاليد الأصيلة، والإبداعات العصرية.

واكد انه لن يتم الحفاظ على هوية المغرب، وصيانتها من مخاطر الانغلاق والتحريف، إلا بالفهم السليم لديننا، وانه بصفته أميرا للمؤمنين، وحاميا لحمى الملة والدين، حرص 'على صيانة الهوية الإسلامية لشعبنا، باعتبارها تشكل نموذجا مغربيا متميزا في الممارسة للإسلام، عقيدة سمحة ووحدة مذهبية مالكية، قائمة على الوسطية والاعتدال. وتفعيلا لهذا التوجه، قمنا بإطلاق 'استراتيجية' للنهوض بالشأن الديني بهدف توفير الأمن الروحي للمملكة، والحفاظ على الهوية الإسلامية المغربية.

http://www.alquds.co.uk/?p=68211

تطوان بريس
أول جريدة إخبارية بتطوان
ترصد لكم آخر الأخبار

ضيف في 29 يوليوز 2013 الساعة 21 : 12

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بطنجة . تطوان تناقش تقارير مجموعات العمل الموضوعاتية

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة–تطوان، مساء أمس الجمعة بطنجة، دورتها الخامسة العادية، التي خصصت بالأساس لتقديم ومناقشة تقارير مجموعات العمل الموضوعاتية التي أحدثتها اللجنة.

وذكرت سلمى الطود، رئيسة اللجنة في كلمة لها خلال افتتاح هذه الدورة، أن هذا الاجتماع يشكل مناسبة لتقييم الجهود التي تبذلها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان منذ دورتها العادية الأخيرة، التي عقدت في شهر مارس الماضي، في مجال تعزيز حقوق الإنسان ورصد وضعيتها على المستوى الجهوي ومعالجة الشكايات التي تلقتها في هذا الموضوع.

وأبرزت الطود أن اللجنة تلقت، منذ الدورة العادية الأخيرة، 72 شكاية، منها 36 شكاية من طرف سجناء المؤسسات السجنية بالجهة، وأزيد من 26 شكوى بشأن قرارات العدالة، و4 شكاوى بشأن انتهاكات مفترضة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وأكدت أن اللجنة تعمل على تعزيز دورها في حماية حقوق الإنسان، والذي لا يقتصر على تلقي الشكاوى، لكن يشمل أيضا الاستماع وتوجيه المشتكين ومعالجة وتتبع الشكايات، مشيرة إلى أن هذه الشكايات تلفت الانتباه بشكل خاص إلى ضرورة تسريع وتيرة تحسين ظروف الاعتقال في السجون ومواصلة ورش إصلاح العدالة، الأداة الرئيسية لحماية الحقوق.

وفي مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، التي تعتبر محورا استراتيجيا في عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، أوضحت الطود أن اللجنة قامت، منذ الدورة العادية الأخيرة، بتوقيع أربع اتفاقيات شراكة وتعاون مع جمعية أصدقاء السينما والمعهد الوطني للفنون الجميلة بتطوان، وجامعة عبد المالك السعدي والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة تطوان.

وأبرزت أن هذه الاتفاقيات ترمي الى تعزيز وتكريس مبادئ حقوق الانسان والقيم الانسانية بنظام التعليم والانشطة الثقافية والفنية التي تتم مباشرتها على مستوى الجهة.

وبحثت الدورة الخامسة للمجلس الجهوي لحقوق الانسان أيضا الاستراتيجية التواصلية للجنة ودور نوادي حقوق الانسان والمواطنة بالمؤسسات المدرسية ومشاريع حماية ذاكرة الجهة.

وتختص اللجنة الجهوية لحقوق الانسان، المحدثة رسميا في فبراير 2012 وفقا لأحكام الظهير القاضي بإحداث المجلس الوطني لحقوق الانسان، بمهام تتبع ومراقبة حقوق الانسان بالجهة وتلقي الشكايات الموجهة اليها المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الانسان.

وتضطلع أيضا وفقا لنفس الظهير بتنفيذ برامج ومشاريع المجلس الوطني لحقوق الانسان في مجال تعزيز حقوق الانسان وذلك ضمن تعاون موسع مع الفاعلين المعنيين على مستوى الجهة.

http://www.presstetouan.com/news8188.html

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

سكان تجزئة «المرس 2» بطنجة بدون خدمات صحية

مازال سكان تجزئة «المرس 2» ببني مكادة بطنجة ينتظرون وعود المسؤولين بتقوية البنيات التحتية الضرورية وببناء مستوصف بالمنطقة، بعد مرور سبع سنوات على تخصيص قطعة أرضية بالتجزئة لهذا المشروع.

وطالب سكان التجزئة، في رسالة وجهوها إلى المندوب الإقليمي لوزارة الصحة بعمالة طنجة أصيلة، بالعمل على إخراج مشروع المستوصف إلى حيز الوجود عاجلا، وذلك تفعيلا لسياسة القرب التي تعتمدها الحكومة للتخفيف من المعاناة اليومية للمواطن، في ظل الغياب الكلي للمرافق العمومية بالمنطقة، التي تعرف كثافة سكانية هائلة.

وقال مواطنون لـ «الأخبار»، إنه «في ظل هذه الحالة نضطر إلى قطع مسافة بعيدة للالتحاق بمستوصف حومة «الخير»، الذي يعاني هو الآخر من الازدحام الشديد ومن الخصاص في الأطر الطبية، كما لا يمكنه بأي حال من الأحوال تلبية حاجيات السكان وحقهم في الولوج إلى الخدمات الصحية، بسبب محدودية طاقته وضعف خدماته».

وناشد السكان المسؤولين المعنيين بالتعاطي مع الملف بكل جدية وإيلائه مزيدا من العناية والتتبع، حتى يستفيد السكان من الخدمات الصحية على غرار باقي المواطنين الذين يقطنون داخل الأحياء الأخرى من المدينة، ولكي لا تبقى هذه المنطقة معزولة ولا نصيب لها من حصة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

الأمن يحقق في احتجاز أب لابنته باليوسفية أكثر من عشر سنوات

منارة / عبد اللطيف فدواش

أفاد مصدر حقوقي أن المصالح الأمنية استمعت، في الساعة الأولى من صباح اليوم الأربعاء 31 يوليوز، لرجل يحتجز ابنته، منذ حوالي عشر سنوات، في "عشة"، في "حوش"، عند مدخل منزله، في مدينة اليوسفية.
وأوضح المصدر أن الفتاة المحتجزة، حسب شهادة الجيران، في كامل قواها العقلية، احتجزت، منذ تزوج والدها بزوجة ثانية، بعد وفاة والدتها، في ''عشة''، عند مدخل باب منزله، مثل كلب، في حي البلوك بمدينة اليوسفية، منذ حوالي 10 سنوات خلت

وكشف رضوان العيروكي، عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان مراكش آسفي، ممثلا لإقليم اليوسفية،لـ"منارة" أنه هو اتصل بالشرطة القضائية، لإخبارهم بالواقعة، قبل انتقال المصالح الأمنية إلى عين المكان، ومعاينة الظروف الكارثية، والمأساوية، على حد تعبيره، التي تعيش فيها الفتاة.

وأكد العيروكي، في تصريح لـ"منارة"، أن تدخله جاء بناء شكاية من ، من جيران الضحية، الذين اتصلوا به وأخبروه بمعاناة الفتاة في ظروف لا إنسانية، منذ وفاة أمها، وزواج أبيها بامرأة ثانية.

وأكد العيروكي، حسب المعاينة الأولية، أن الفتاة، التي نقلت إلى المستشفى لتلقي العلاج، توجد في وضع صحي جد متدهور، مشيرا إلى سائل يخرج من رأسها، وأنها، حسب الجيران، لم تستعمل الحفاظات ولا أي شيء آخر خلال فترة العادة الشهرية، وتقضي حاجتها البيولوجية، في نفس مكان تناولها "الطعام"، في تلك العشة التي بناها والدها، لتكون مقر إيوائها رفقة أخيها الذي توفي جراء الإهمال ايضا، في يناير الماضي، بعد عشر سنوات من المعاناة.

وأكد الحقوقي أن كل سكان الحي أجمعوا على أن الفتاة والشاب المتوفى لا يعنيان من أي مرض نفسي أو عقلي، وانهما كانا في صحة جيدة، قبل احتجازهما، وعيشهما في وضع لا إنساني، عكس باقي إخوتهما من الزوجة والدهما.

–

http://www.menara.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%AF%D8%AB/2013/07/31/715675-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D9%82%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B2-%D8%A3%D8%A8-%D9%84%D8%A7%D8%A8%D9%86%D8%AA%D9%87-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%B4%D8%B1-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA.html

المهاجرون والملك

عبد الحميد البجوقي

الاثنين 29 يوليوز 2013 - 15:08

تحتفل المملكة المغربية بعد أيام بعيد العرش، وهي في نفس الوقت ذكرى رحيل الملك الحسن الثاني، وذكرى انطلاق حركية سياسية جديدة أطلق عليها الاعلام الرسمي وغيره "العهد الجديد"، وهي ذكرى انطلاق شلاّل من الأمل لذى أغلب المغاربة وضمنهم مغاربة الخارج، الأمل بالتغيير والانخراط في مسلسل ديموقراطي حقيقي يستكمل مشروع مصالحة وطنية تعيد فيها الدولة الاعتبار لكل ضحايا سنوات الرصاص والحكم المستبد.

لم تكن مؤثرة بعض الأصوات والمواقف المتطرفة في زخم التعبير العارم عن استعداد مغاربة الخارج للإنخراط في بناء مرحلة جديدة أساسها بناء الديموقراطية أولا، وتصحيح أخطاء الماضي ثانيا، وتحقيق مصالحة عادلة بين الدولة ومواطنيها في الداخل والخارج. المشاركون في هذه المقاربة الايجابية والداعية للبناء والمصالحة لم نعتمد مقولة "عفا الله عما سلف"، ولم نستسلم للحلول الجاهزة، ولا قبلنا بالنسيان والبداية من الصفر.

المشاركون في هذه المقاربة الايجابية والوطنية تنازلوا عن حقوقهم الشخصية و"الفردية" مُقابل تصحيح الأخطاء التي شرب من مرارتها عامة المواطنين في الداخل والخارج واشترطوا أن تكون المرحلة عنوان لمصالحة حقيقية تبدأ بالإعتراف بما قدموه مغاربة الخارج للوطن من تضحيات، وبإلغاء أدوات المخزن التي أمعنت في إحصاء أنفاس الجالية وبرعت في تطويعها وترهيبها، وباعتراف الدولة بأخطاءها.

بكل حسن نية أعلن أغلب مغاربة الخارج عن فرحة عارمة بعد مبادرات المجلس الاستشاري لحقوق الانسان برئاسة المرحوم بنزكري آنذاك وبخطاب الملك محمد السادس في ذكرى المسيرة الخضراء سنة 2005، ولم يتوانى مغاربة الخارج في التجاوب مع المبادرة والخطاب وكل الاشارات المباشرة وغير المباشرة وربما بالغ بعضنا في التعبير عن التجاوب وفي التعبير عن ثقة عمياء لا تستقيم في السياسة. وتقرر تأسيس مجلس الجالية كمؤسسة تمثيلية لمغاربة الخارج، وحينها انتبه البعض لغدر مقصود يهدف نسف المصالحة وتقديم مبادرات الدولة كهبة بعد أن كانت تجاوبا مع مطالب الجالية.

في زمن الهجرة بامتياز قدم المجلس الاستشاري لحقوق الانسان(الآن المجلس الوطني لحقوق الانسان) تقريرا مغلوطا عن واقع ومطالب الجالية وأشرف على تشكيل مجلس للجالية معاق بكل المقاييس سواء بالتعيين المبتور لأعضائه أو بتغيير مهامه من تمثيلية إلى استشارية وانطلقت مناورات الخداع والحملات المسعورة لملاحقة من تشبث بالأهداف المرسومة لهذه المبادرة، وانطلقت رحلة العودة إلى غبن دام 40 سنة.

الآن وبعد 14 سنة من انطلاق هذا المسلسل تستمر انتظارات مغاربة الخارج كما كانت، بل تزداد تعقيدا بفعل الأزمة الاقتصادية وتداعياتها عليهم، ورغم همسات الحنين ووجع قلوب مُغرمة بالوطن تستمر الجالية مصدومة بسياسة المكلفين بشؤونها يغمرها الشعور بالغبن وتستمر المؤسسة التي تأسست للإشراف على تحسين علاقة المهاجر بالمملكة تُشعّ بفعل غيابها وتصميم رئيسها على تدمير ما تبقى منها.

ما العمل؟ هل من طريقة لتصحيح أخطاء تدبير هذا الملف ؟ هل يمكن الحديث عن تصحيح المصالحة مع الدولة ؟ في تقديري قطعا نعم إذا تحقق شرط الجدية وحسن النية.

حب الجالية للوطن لا غبار عليه و صبرها من صبر أيوب، ولا عتاب على البعض الذي ينعت صبرنا هذا بصبر الحمار. ولو طفح السيل وتقلص الصبر، لازال أغلب مغاربة الخارج يأملون في حوار جدي ومسؤول مع الدولة، شرط أن يكون حوارا مسؤولا جديا وعلنيا، وأن لا يُقصي الحوار أي طرف وأية جهة مهما كانت مُزعجة بنقدها اللاذع أو بانتمائها الايديولوجي والسياسي .

سبق لي أن أشرت في مقال سابق للمسار الخطير الذي يهدد مستقبل علاقة الجالية بالوطن ، وبخطورة أن تتحول من مواقف تميزت بالاحتجاج والمواجهة ورفع المطالب والانخراط في نضالات الشعب المغربي، إلى موقف اللامبالاة بالوطن وتجاهله.

جزأ مهم مما سبق وأن أثرته في مقالات سابقة أعود لطرحة وتكراره في هذا المقال الذي يتزامن مع تخليد عيد العرش، وهي المناسبة التي عوّدنا فيها الملك على اتخاذ مبادرات قوية تخصّ الهجرة وغيرها، ولعلني أنقل هنا انتظارات أغلب المهاجرين والمهاجرات، وطبعا لا أنقل هنا انتظاراتي الشخصية ولا رأيي وإيماني بأن مثل هذه الانتظارات تحتاج لأجوبة مؤسساتية والتزامات حكومية يمكن محاسبتها ومراجعة الفاشلة منها.

بالمناسبة لا أُمثل إلا نفسي، ولستُ معنيا كشخص لا بالحوار ولا بالمصالحة وفقط حاولت نقل ما توصلت به عبر عشرات الرسائل من مغاربة مقيمين بالخارج، كلها طلبت مني وألحت في أن أرفع رسالة إلى الملك بهذا الشأن وبهذه المناسبة، وللتوفيق بين تحقيق رغبة من راسلني وقلمي الذي لا يتقن ولا يحب مثل هذه الرسائل، كان هذا المقال..

http://hespress.com/writers/85385.html

خطير:احتجاز أب لابنته بـ"عشة" في وضعية "كارثية" لمدة 10 سنوات باليوسفية

شيشاوة برس

أفاد شهود عيان، أن أب يحتجز ابنته، في كامل قواها العقلية، في ''عشة''، عند مدخل باب منزله، مثل كلب، في حي البلوك بمدينة اليوسفية، منذ حوالي 10 سنوات خلت،

وتستمع الشرطة القضائية، باليوسفية، في الوقت الراهن، في الساعات الأولى من يومه الثلاثاء 30 يوليوز.

وكان رضوان العيروكي، عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان مراكش آسفي، ممثلا لإقليم اليوسفية، اتصل بالشرطة القضائية، لإخبارهم بواقعة الاحتجاز، حيث انتقلت عناصرمن الأمن إلى عين المكان، وعاينت الظروفالمأساوية التي تعيش فيها الفتاة.

وقال العيروكي، في تصريح لـ''إناس بريس''، اليوم الثلاثاء، أن مجموعة من السكان اتصلوا به وأخبروه بمعاناة فتاة محتجزة منذ سنوات في ''عشة'' في ظروف لا إنسانية، منذ وفاة أمها، وزواج أبيها بامرأة ثانية.

وأشار العيروكي إلى أنه اتصل برجال الأمن الذين عاينوا الحالة اللاإنسانية للفتاة، كما استمعوا لشهادات السكان المجاورين.

وأوضح العيروكي أن المصالح الأمنية استمعت إلى أقواله، وهي الآن بصدد الاستماع لوالد الضحية.

وأكد أن الفتاة توجد في وضع صحي جد متدهور، حيث يسل الماء من رأسها، ولم تستعمل الحفاظات ولا أي شيء قط، خلال مراحل الحيظ، كما ان ''العشة'' التي بناها لها والدها، هي ملاذها، تسكن بها ولا تغادرها، وبها تقضي حاجتها البيولوجية.

وحسب جيران الضحية، فليست هذه الفتاة فقط التي تعاني من ''الحبس'' الجبري والمعاملة القاسية والا إنسانية، إنما أيضا، أخ لها لقي مصرعه، في يناير الماضي، عبد عشر سنوات من المعاناة، نتيجة الظروف اللا إنسانية التي عاشها بمعية أخته، منذ وفاة والدتهما، وزواج أبيهما بامرأة ثانية، يعيش أبناؤها في وضع جيد، مقارنة بأختتهما واخيهما المتوفي.

واستنكر السكان المجاوين لبيت الضحية ما تعرضت له الفتاة وأخيها الراحل، خاصة أنهم تدخلوا غير ما مرة فنقاذ الفتاة وإطعامها لكن كان والدها يعنفها، غنتلقت اي مساعدة من أي جار.

يذكر انالفتاة لا تعاني من أي مرض نفسي أو عقلي، والأمر نفسه بالنسبة لأخيها المتوفى، التي عادة ما تكون سببا في احتجاز اباء لأبنائهم.

–

http://chichaouapress.com/page.php?details=5072

الملك يستبعد أي مراقبة دولية لحقوق الإنسان ويحمل الجزائر المسؤولية ويشيد بالخليج واسبانيا دون ذكر الولايات المتحدة

ألف بوست – 31 يوليو، 2013

ركز العاهل المغربي الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة الذكرى 14 على الخطوط العامة للسياسية الخارجية للبلاد، مشددا على رؤية المغرب للصحراء ومبرزا العلاقات التقليدية مع الخليج والاتحاد الأوروبي وأساسا فرنسا واسبانيا، ورسم مسافة حقيقية مع الجزائر.

وعلاوة على الشق الداخلي في خطابه ليلة أمس الثلاثاء الذي طالب فيه الحكومة بالتحرك والمحافظة على الإرث السليم والإيجابي الذي تسلمته من حكومات سابقة، تناول الملك الملفات الدبلوماسية التي تهم البلاد. ويعكس ترتيب ذكر هذه الملفات الأولوية في التعاطي معها وعلى رأسها الصحراء. وكان المراقبون ينتظرون ما سيقوله بحكم أنه لأول مرة يتحدث فيه في خطاب بعد أزمة معالجة ملف الصحراء في الأمم المتحدة نتيجة قرار الولايات المتحدة محاولة فرض تكليف المينورسو بمراقبة حقوق الإنسان.

وحول الصحراء، يبرز الملك أن القناة الوحيدة لمراقبة حقوق الإنسان هي المجلس الوطني لحقوق الإنسان كهيئة وطنية مغربية. وهذا التصريح موجه الى الولايات المتحدة للكف عن أي مبادرة جديدة في مجال حقوق الإنسان ترمي الى جعل حقوق الإنسان في الصحراء في أيدي هيئة دولية.

ويقول في هذا الصدد يتعين ألا يتم التعاطي مع مسألة حقوق الإنسان، إلا من خلال الآليات الوطنية، وخاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يحظى بالمصداقية الدولية، وبمبادرات سيادية قوية، تتفاعل إيجابياً مع المساطر الخاصة للأمم المتحدة.

واتهم الملك الجزائر بالمسؤولية الكبير في نزاع الصحراء طرفا رئيسيا ومباشرا تتحمل مسؤولية ما يجري في مخيمات تندوف. وهذا التصريح من شأنه أن يزيد من حدة التنافر الدبلوماسي بين البلدين، علما أن العلاقات شبه مجمدة خلال الشهور الأخيرة بسبب تبادل تصريحات نارية.

وتناول الملك محمد السادس بالترتيب أولويات المغرب الخارجية، شاكرا أنظمة الخليج الملكية لمساعدتها المغرب بمليار دولار سنويا، ومبرزا العلاقات مع إفريقيا وكذلك مع الاتحاد الأوروبي وأساسا فرنسا واسبانيا.

ولم يتطرق الملك الى الولايات المتحدة رغم أنه توصل هذه السنة بتهنئة خاصة من الخارجية الأمريكية وباسم البيت الأبيض. ولعل تفادي ذكر الولايات المتحدة يعود الى استمرار امتعاض الملك من محاولة واشنطن تكليف قوات المينورسو مراقبة حقوق الإنسان.

http://alifpost.com/%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%8A-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84

الطب الشرعي.. حكايات مثيرة من عالم «استنطاق» الجثث

2013-7-29

الطب الشّرعي خادم العدالة، لكنه قد يتحول –عن قصد أو غير قصد– إلى مُضل لها. فالاعتماد على تقارير شرعية «مغلوطة» قد يبرّئ ظالما ويعفيه من أي مساءلة، و
يجرّم مظلوما فيزُج به في غياهب السجون.. العمل حساس ولا مجال فيه للخطأ أو العبث بقضايا الناس، والدّقة في الوصف والتحليل أساس العمل النزيه. في هذا العدد نفتح ملف «الطبّ الشرعي» بحكايات مثيرة من عالم الأموات والتشريح الطبي، وأخرى حاول أصحابها التحايل على القضاء لدفع شبهة الفعل الإجرامي عنهم، أو لإعفائهم من المسؤولية الجنائية.

لم يكن الجدل حول الطب الشرعي والخبرة الطبية في المغرب ليتفجّر من جديد على الساحة الوطنية لولا الموقف «الصادم» الذي عبّر عنه المقرر الأممي الخاص بقضايا التعذيب وسوء المعاملة، خوان ماندیز خلال الزيارة التي قام بها للمغرب، والذي قال بشكل صريح إنّ معايير إجراء الخبرة الطبيبة في المغرب لا تتلاءم مع المعايير الدولية المعتمَدة في هذا المجال.

الملاحظة الـ35 التي جاءت في التقرير الذي أعدّه المبعوث الأممي قالت بصريح العبارة: «جودة التقارير الطبية التي يتم إعدادها على خلفية ادعاءات بالتعذيب وسوء المعاملة جد سيئة، ولا تتطابق مع المعايير الدولية الدنيا التي تنظم مجال الخبرة الطبية الشرعية التي تبقى من حق الضحايا»، حيث سجل أنه «لا الطاقم الصحي الموجود في السجون ولا باقي الأطباء الذي يشتغلون كخبراء لدى المحاكم يتوفرون على التكوين اللازم لتقييم وتحليل وتوثيق وقائع التعذيب أو سوء المعامَلة»..

من هنا تشكلت الشّرارة الأولى التي ستدفع المسؤولين المغاربة إلى التفكير في موضوع الخبرة الطبيبة بجدية أكبر، حيث شهدت الندوة الجهوية الخامسة للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة في مدينة فاس، يومي 9 و10 نونبر من السنة الماضية، إثارة موضوع الطبّ الشرعي والصّعوبات التي تعترض هذا المجال الطبي المرتبطة ارتباطا وثيقا بالعمل القضائي وحسن سير العدالة.

لم يوقف انتظار الإعلان عن الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، وما يمكن أن يأتي به من جديد في هذا المجال النقاشَ حول الخبرة والطبّ الشرعي في المغرب.. نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في شهر أبريل الماضي، ندوة وطنية حول «المسؤولية الجنائية ودور خبرة الطب النفسي في المحاكمة العادلة»، مواكبة منه للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة.

اجتمع قضاة وحقوقيون ومتخصصون آنذاك لتسليط الضوء على أهمية الخبرة النفسية في تحليل ظروف ارتكاب الجريمة وتشخيصها وتحليل نفسية المتهم في مختلف مراحل ارتكابها وتقدير مسؤوليته الجنائية، حيث أكد محمد الصبار، الأمين العامّ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أهمية «تدقيق دور الطبيب النفسي والأخصائي النفساني في عملية تشخيص العقوبة من خلال دراسة شخصية المتهم ومحيطه وظروفه الاجتماعية أثناء ارتكاب الجريمة وتقدير المسؤولة الجنائية» من أجل «مساعدة القاضي في تقدير الأدلة وتحديد العقوبة».

ولم تمضِ إلا بضعة أشهر حتى خرج المجلس ذاته بدراسة مثيرة حول واقع أنشطة الطبّ الشّرعي في المغرب، أماطت اللثام عن الكثير من الاختلالات المرتبطة بهذا المجال، سواء في مجال التشريح الطبي أو الخبرة القضائية أو الشواهد الطبية الشرعية. وقفت الدراسة عند ضعف الموارد البشرية والتجهيزات، والاختلالات التنظيمية المرتبطة بتضارب المصالح، والاختلالات القانونية التي يعاني منها القطاع.

يكتسي مجال أنشطة الطب الشرعي أهمية بالغة في ضمان السير الجيد للعدالة، سواء في القضايا المدنية أو الجنائية، وهو بذلك يلعب دورا حاسما في التحقيقات الجنائية المرتبطة بحياة الأفراد أو سلامتهم، من خلال فحص أو تشريح الجثة في حالة الوفاة وإصدار شهادات الطبّ الشرعي في حالات الضرب والجرح العمدي وغير العمدي أو الاعتداء الجنسيّ.

وتبقى المعايَنات الطبية الشرعية حاسمة في التحقيق والتحرّي بشأن ادّعاءات سوء المعاملة أو التعذيب أو في الإجراءات المتعلقة بتحديد ضحايا الكوارث الجماعية أو بقايا الهياكل العظمية وتحديد سنّ الضحايا أو المشتبَه فيهم، إلى جانب عمل أساسيّ آخر يتمثل في تقييم الأضرار الجسدية من أجل جبر الأضرار وتقدير درجة مسؤولية مرتكبي الجرائم ودراسة شخصياتهم ومدى توافق الحالة الجسمانية والنفسية للأشخاص مع إجراءات

مقيدة أو سالبة للحرية، لاسيما خلال فترة الوضع تحت الحراسة النظرية.

ساهم الطب الشرعي، بما يشكله من ذراع قوي لحسن سير العدالة، في مختلف أنحاء المعمور، في إماطة اللثام عن الكثير من الجرائم السياسية وعن وقائع مرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان، كما هو شأن تجربة «هيأة الإنصاف والمصالحة»، التي لعب فيها الطب الشرعي دورا أساسيا في الكشف عن هوية رفات وُجدت مدفونة بشكل جماعيّ.

أكدت توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، التي تم استحضارها مجددا من طرف لجنة المتابعة وتنفيذ التوصيات في تقريرها لسنة 2009، أهمية تطوير مجال الطب الشّرعي وتقوية موارده البشرية ورفع ميزانيته وتقوية علاقاته التراتبية مع الوزارة المعنية في ما يتعلق بالخبرات الطبية المنجَزة من طرف الأطباء الشّرعيين.

بيد أنّ الغوص في عالم الطب الشرعي، سواء المتعلق بالأحياء أو الأموات، يقود إلى حكايات مثيرة وغريبة عايشها أطباء وأعوان داخل مصالح الطب الشرعي.. قصص ينهل بعضها من عالم الخرافة والشعوذة الشيءَ الكثير، وأخرى تجعل من الاحتيال ومحاولات تضليل القضاء مصدرا للاسترزاق والاغتناء غير المشروع.

فإذا كانت مستودعات الأموات رمزا للحزن والفقدان، فإنها تبقى بالنسبة إلى البعض صندوقا يعجّ بالكنوز، أو ما يسميه المشعوذون «الحْنوط».. أدوات تستعمل حسب هؤلاء في ممارسات خيّرة وشريرة، فدم «المغدور»، أيْ الشخص الذي فارق الحياة في ظروف قتل أو حادث سير، يُستعمل في وصفات تقلب حياة الشخص المستهدَف رأسا على عقب، إلى درجة أنّ هؤلاء يُروجون لفكرة مفادها أن مجرّد زيارة رضيع بثياب تحمل شيئا من «دم المغدور» قد يتسبب في عدم التئام جمجمته مدى الحياة..

أمّا عالَم الخبرة الطبية، سواء في القضايا ذات الطابع الجنائي أو الملفات العادية الخاصة بحوادث السير وغيرها، فتحمل بعض قضاياه من الإثارة ما يكفي لكي يُصنَّف بعضها في خانة «تضليل العدالة» عوض تنويرها.. تكشف القصص التي وصلنا إليها كيف يمكن للإنسان أن يتحايل على القضاء بشكل غريب وأن يتمكن من الإفلات من العقاب، ومن حكم يصل إلى 25 سنة سجنا، بدعوى «خلل عقليّ»، بعد سلسلة خبرات نفسية وضعت المحكمة في حيرة من أمرها..

ولا يقف الأمر عند هذا، فالطبّ الشرعي، على خلاف ما هو مترسّب في ذهن الكثيرين، يشمل مجالات أخرى. فأنشطة الطبّ الشرعي تشمل الأنشطة المتعلقة بالوفيات بما في ذلك التشريح والفحص الخارجي للجثث، ومجال شواهد الطبّ الشرعي من كل الأنواع، بما في ذلك المسلَّمة للنساء والأطفال ضحايا مختلف أشكال العنف، وكذا الخبرة الطبية القضائية. وتكتسي هذه الأخيرة، بدورها، طابعا حساسا بالنظر إلى ما قد يترتب عنها من أحكام أو تعويض عن الضّرر لصالح الضحية أو على حسابه، حيث كشفت معطيات حصلت عليها «المساء» وجود أطباء خبراء مقيَّدين في لائحة بعض المحاكم وهم في الوقت نفسِه ممثلون لشركات للتأمين هي طرف في الدعوى، مما يشكل تضارُبا في المصالح قد يؤثر على نتائج الخبرة ومسار الحكم العادل..

هذا «الملف» يغوص في أبرز مجالات أنشطة الطب الشرعي، ويخترق اختلالاته ومشاكله البنيوية، من خلال قصص مثيرة داخل مستودعات الأموات وأقسام التشريح الطبي، وأخرى حاول أصحابها التحايُل على القضاء لطمس معالم الجريمة. حكايات وقصص مثيرة في ملف بعنوان: «الطب الشرعي.. تنوير للعدالة أم تضليل لها؟».

http://ma.alfanouss.com/detail/14/56512/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%80%D8%B1%D8%B9%D9%8A..-%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%C2%AB%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B7%D8%A7%D9%82%C2%BB-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AB%D8%AB.html

المغرب يؤكد على أممية حل نزاع الصحراء

عبد الجليل البخاري–الرباط

اعتبر الملك المغربي محمد السادس أن القرار الأخير لمجلس الأمن حول قضية الصحراء الغربية أوضح معايير المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل توافقي لحل هذا النزاع، محملا الجزائر المسؤولية السياسية والإنسانية في ما يخص وضع اللاجئين في مخيمات تندوف جنوب غربي الجزائر.

ورفض الملك المغربي في خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لاعتلائه العرش، أي تدخل دولي في هذا النزاع تحت غطاء حقوق الإنسان، معتبرا أن التعاطي مع مسألة حقوق الإنسان لن تتم إلا عبر المؤسسات الوطنية على غرار المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وجاء هذا الموقف في رد على الجدل الذي خلقته التوصية التي اقترحتها الولايات المتحدة في وقت سابق بتوسيع مهمة بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو) لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، ورفضها مجلس الأمن.

وفي نفس السياق أكد الملك محمد السادس أن المغرب سيواصل مواجهته لما وصفها بالحملات التضليلية في هذا الملف وبمتابعته على الصعيد الداخلي.

نظام مغاربي

وتطرق الملك المغربي إلى اتحاد المغرب العربي، وتطلّع الرباط إلى تحقيق ما سماه نظاما مغاربيا جديدا يقوم على ضمان حقوق الأشخاص وحرية تنقلهم، بعيدا عما وصفها 'بالمعيقات المختلقة والشروط المسبقة'.

على الصعيد الداخلي تطرق محمد السادس للإنجازات الاقتصادية التي حققها المغرب في السنوات الأخيرة، خصوصا في مجال الزراعة والصيد البحري والاستثمار ومحاربة الفقر.

ودعا الحكومة إلى المضي قدما لتحقيق ما وصفه بمزيد من التقدم وفق المسار الذي قال إنه يسهر عليه شخصيا، قائلا إن الحكومة الحالية 'وجدت بين يديها في المجال الاقتصادي والاجتماعي إرثا سليما وإيجابيا من العمل البناء والمنجزات الملموسة'.

وأعلن في هذا الصدد أن الإعفاءات الضريبية التي يتمتع بها القطاع الزراعي ستنتهي نهاية العام الجاري بالنسبة للمشاريع الكبرى، مع استمرارها في الاستثمارات المتوسطة والصغرى.

وتأتي الدعوة في وقت يقوم فيه عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية بمشاورات سياسية لترميم الأغلبية الحكومية بعد انسحاب حزب الاستقلال.

شراكة جديدة

وفي سياق متصل أكد الملك المغربي اعتزازه ببلورة شراكة جديدة مع مجلس التعاون الخليجي، خصوصا بعد الزيارة التي قام بها في وقت سابق إلى عدة عواصم خليجية.

وشدد في هذا الإطار على تقديم شكره لقادة السعودية والإمارات وقطر والكويت على الدعم المالي للمغرب.

وكانت تقارير صحفية وسياسية قد تحدثت عام 2011 عن تقديم اقتراح للمغرب والأردن من أجل الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي.

http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/8b69fdec-d306-43f4-ada3-7d555d12004fl

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تقيم منجازاتها بطنجة

السبت, 27 تموز/يوليو 2013 00:07

أكدت سلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طنجة تطوان، أن اللجنة ورغم حداثة تشكيلها، إلا أنها قامت بدور جد كبير جهويا في سبيل ترسيخ المبادئ الأولية لاحترام حقوق الإنسان، مضيفتا بأن الجمعية وضعت خطة إستراتيجية خلال الفترة القصيرة التي تشكلت،امتدت لمدة ثلاثة أشهر، حاولت الجمعية من خلالها تثبيت مكانها في المدينة ككل، لتنتقل إلى وضع خطة بدأتها في هذه السنة وستنتهي مع نهاية سنة 2015 ،تهتم بالأساس بدراسة الوضعية القانونية لحقوق الأنسان في جهة الشمل، أما اليوم فالكل جاء من أجل تقييم الفترة التي اشتغلنا فيها.

وأضافت الطود في تصريح لنافذة بريس خلال ترأسها الدورة العادية الخامسة للجمعية والتي عقدت زوال اليوم بأحد الفنادق بمدينة طنجة، أن العمل الذي قامت به الجمعية هو عمل دسم، حيث قامت بعدة لقاءات داخل وخارج مدينة طنجة من أجل توعية الناس بضرورة احترام حقوقهم قبل احترام حقوق الآخرين لكن الكل يطلب المزيد، مؤكدة بأن الجمعية هدفها الحالي والأساسي هو النهوض بثقافة حقوق الإنسان التي لا توجد لدى أغلب المغاربة، وهذا العمل تبلور في أربعة اتفاقيات وقعتها الجمعية مع كل من جمعية أصدقاء السينما، والمعهد الوطني للفنون الجميلة في تطوان، وجامعة عبد المالك السعدي، والاتفاقية الأخيرة هي التي وقعتها مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين.

سلمى الطود تتوسط أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الانسان

عرفت هذه الدورة التي ترأست أشغالها سلمى الطود، رئيسة اللجنة، بحضور كل المنضويين تحت شعارها، تقديم تقارير مجموعات العمل الموضوعاتية و مناقشتها من طرف الحضور الذي لم يتعدى ثلاثين شخصا، وكذا تقديم تقارير حول الإستراتيجية التي تتعامل بها للجنة مع المحيط الخارجي، وتقرير حول مشروع حفظ الذاكرة بالجهة الذي اعتبره الكل بأنه مشروع طموح وجدي.

وفي هذا السياق أكدت الطود في نفس التصريح، بأن الجمعية هدفها الأساسي هو الانفتاح على العالم الخارجي، إذ الجمعية بدأت بالزيارة للسجن المحلي بطنجة، وباقي سجون جهة الشمال،لمعرفة الظروف التي يمر منها سجناء المنطقة ومحاولة التخفيف عنهم بالقيام ببعض الأنشطة، وكذالك فتح المجال لتلقي شكاوي المواطنين ومحاولة حلها، والانفتاح على مجال التعليم، إذ انفتحت الجمعية على مساعدة الطلبة الجامعيين الذي يعدون بحوث التخرج أو حتى بحث الدكتوراه.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طنجة- تطوان، التي تم تنصيبها بتاريخ 2 فبراير 2012تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

نافذة بريس . عبد الله الريسوني/ تغطية

-

http://www.nafidapress.com/%D8%A2%D8%AE%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/1-24-%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%A9/4705-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%E2%80%8F-%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%85-%D9%85%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D8%B7%D9%86%D8%AC%D8%A9

الانتهاكات بالسجون تشغل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة

إنصبت مداولات أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال التي عقدت دورتها الخامسة مساء يوم الجمعة الماضي، طبقا لمقتضيات المادة 40 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمادة 22 من نظامه الداخلي، من أجل إستراتيجية تواصلية ناجعة تجعل حضور اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان واقعا ملموسا بعمقها الجغرافي حماية ونهوضا، وحفظا للذاكرة حتى لا يتكرر ما حدث في بلاد ما أصبح معروفا بزمن الرصاص، وارتقاء بعلاقات اللجنة الجهوية مع المجتمع المدني.

أشغال الدورة انطلقت في جلسة عمومية بكلمة عرضت فيها رئيسة اللجنة الجهوية سلمى الطود أهم الجبهات الحقوقية التي اشتغل عليها الأعضاء منذ دورة مارس الأخير، وتعلق الأمر بحقل حماية حقوق الإنسان : الاقتصادية ،والاجتماعية، والبيئية، بالإضافة إلى مجموعة من الشكايات، يدعي فيها أصحابها تعرضهم لجملة من الانتهاكات، وهي الشكايات (72) التي يخص مضمونها سجون الجهة، مما يطرح سؤالا عريضا حول واقع السجون بالجهة ، الذي تقول بعض المصادر بأن هناك محاولات حثيثة لإخفائه عن أنظار أعضاء اللجنة الجهوية ، الذين لمسوا ماديا التضييق على عملهم أثناء جولات التقصي التي قاموا بها أخيرا .

حقل النهوض بحقوق الإنسان بدوره أخضعه أعضاء اللجنة الجهوية للتقييم، وفي هذا الإطار، وبعد التوقف على الأهمية الإستراتيجية للاشتغال على هذه الواجهة لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتملكها ، أفادت رئيسة اللجنة الجهوية في كلمتها بأن هذه الآلية الجهوية قد وقعت اتفاقيات شراكة مع كل من الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين ، والمعهد الوطني للفنون الجميلة ، وجمعية أصدقاء السينما ، وجامعة عبد المالك السعدي.

وقبل أن يسدل الستار على جلسة الافتتاح، لينتقل بعد ذلك أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال لجلستهم الداخلية، أشارت رئيسة اللجنة بأن مداولات الأعضاء ستنصب كذلك على ورقتين أعدتهما الأستاذة شمس الضحى البراقي، عضو نفس اللجنة الجهوية ، تتناول الأولى المراحل التي تم قطعها من أجل تحويل "دار بريشة " بتطوان كمركز لحفظ الذاكرة، أما الورقة الثانية فتتعلق بالمصادقة على الإستراتيجية التواصلية التي ستعتمدها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لمد جسورها مع محيطها المتنوع والمتعدد، وجعل جرس فلسفة القرب التي تعتمدها هذه الآلية الحقوقية يرن في كل تجمع من تجمعات الجهة، كما أفادت الأستاذة الطود بأن اللجنة الجهوية استقبلت بمقرها ، المقررة الأممية المعنية بالتجارة في البشر التي زارت بلادنا أخيرا، والتي أوصت بعد استماعها لتقرير اللجنة في الموضوع بالمزيد من العمل لرصد الظاهرة، ودعم الضحايا، وعبرت المقررة عن استعدادها لدعم مجهودات اللجنة الجهوية في أداء مهمتها لمحاصرة هذه الظاهرة الخطيرة .

–

http://tanja7.com/24H-2757/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%B7%D9%86%D8%AC%D8%A9/

Session ordinaire de la commission régionale des Droits de l'homme Tanger-Tétouan

La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Tanger-Tétouan a tenu, récemment à Tanger, sa 5ème session ordinaire, consacrée notamment à la présentation et la discussion des rapports des groupes de travail thématique mis en place par la commission.

Intervenant à l'ouverture de cette session, la présidente de la Commission, Soulma Taoud, a indiqué que cette rencontre offre l'occasion d'évaluer les efforts déployés par la CRDH depuis sa dernière session ordinaire tenu au mois de mars, en matière de promotion des droits de l'Homme, le contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau régional et le traitement des plaintes reçues à ce sujet.

Mme Taoud a précisé que la Commission a reçu, depuis la dernière session ordinaire, 72 plaintes, dont 36 provenant de pensionnaires des établissements pénitentiaires de la région, en plus de 26 plaintes contestant des décisions de la justice et 4 plaintes portant sur des violations présumées des droits économiques et sociaux.□La commission œuvre pour renforcer son rôle de protection des droits de l'Homme, qui ne se limite pas à la réception de plaintes mais porte aussi sur l'écoute et l'orientation des plaignants et le traitement et suivi des plaintes, a-t-elle affirmé, notant que ces plaintes attirent l'attention notamment à la nécessité d'accélérer le rythme d'amélioration, constatée dernièrement, des conditions de détention dans les prisons et de poursuivre sans relâche le chantier de réforme de la justice, principal outil de protection des droits.

Dans le domaine de la promotion de la culture des droits de l'Homme, un axe stratégique dans l'action de la CRDH selon Mme Taoud, la commission a procédé depuis la dernière session ordinaire à la signature de quatre conventions de partenariat et de coopération avec l'Association des amis du cinéma, l'Institut national des beaux-arts de Tétouan, l'Université Abdelmalek Essaâdi et l'Académie régionale d'éducation et de formation de Tanger-Tétouan.Ces conventions ont pour but de promouvoir et consacrer les principes des droits de l'Homme et les valeurs humanistes dans le système d'enseignement et les activités culturelles et artistiques menées au niveau de la région, a-t-elle fait savoir.

La 5ème session de la CRDH a aussi examiné la stratégie communicationnelle de la commission, le rôle des clubs des droits de l'Homme et de la citoyenneté au sein des établissements scolaires et le projet de préservation de la mémoire de la région.

Officiellement installée en février 2012, la commission assure, conformément à l'article 28 du dahir portant création du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), les missions de suivi et de contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau régional et reçoit les plaintes relatives à de présumées violations des droits de l'Homme.

Le Temps

«32 000 Marocains vivent avec le VIH, 80% d'entre eux l'ignorent».

Caravane de dépistage du Sida, régions les plus touchées par la maladie, Agadir est-elle vraiment un point névralgique ? La Conférence internationale sur le sida a-t-elle apporté du nouveau dans le combat contre cette maladie ? Eclairage de la présidente de l'ALCS.

LE TEMPS : Quel message voudriez-vous véhiculer à travers la Caravane de dépistage du sida que vous avez organisée le 1er juin ?

Hakima Himmich : La Journée nationale de dépistage vise à élargir l'accès au dépistage. Au Maroc, le nombre estimé de personnes vivant avec le VIH s'élève à 32 000, dont 80% l'ignorent. Les données publiées par le ministère de la Santé indiquent également que 60% des patients n'arrivent au circuit de la prise en charge médicale qu'à un stade tardif de la maladie. Pourtant, les études ont montré que plus le traitement est précoce, plus il est efficace et permet d'interrompre l'évolution du virus. Malgré les efforts du ministère de la Santé et de ses partenaires associatifs, notamment les centres de diagnostic de notre association, le nombre de tests réalisés annuellement reste en dessous des estimations. En 2012, 200 000 tests ont été effectués, alors qu'il aurait fallu en réaliser au moins deux millions. D'après des recommandations récentes de l'ONUSIDA, le dépistage doit s'intégrer dans un processus qui comprend le diagnostic, précoce de préférence, la mise sous traitement, qui permet d'interrompre la chaine de transmission en rendant le virus indétectable dans le sang et dans les secrétions sexuelles, et le maintien sous traitement sur le long terme. Le respect de ces diverses étapes est essentiel pour aboutir à un bon résultat et contenir l'avancée de cette maladie.

Pourquoi avoir choisi la région de Souss-Massa-Drâa comme point de départ de cette Caravane ?

H.H : Nous avons choisi la région de Souss-Massa-Drâa, et particulièrement la région d'Agadir pour plusieurs raisons. Tout d'abord la région de Souss-Massa-Drâa est la plus touchée par le VIH/sida avec près de 25% des cas notifiés. Ensuite, notre section à Agadir est la plus importante en matière de programmes de prévention et de prise en charge des personnes vivant avec le VIH. Enfin, le lancement de la Journée nationale de dépistage s'est fait au titre de la Caravane des Droits de l'Homme à l'initiative du Comité régional du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) dans cette région.

Agadir serait, de l'avis de nombreux médecins, un centre focal de cette maladie. Partagez-vous le même avis ?

H.H : Les derniers chiffres du ministère de la Santé confirment que la région de Souss-Massa-Drâa (et pas seulement Agadir) est un point névralgique. La région SMD est de loin la plus touchée par l'épidémie du VIH/sida avec des chiffres préoccupants parmi les populations les plus vulnérables, particulièrement dans les villes d'Agadir, Inezgane, Taroudant et Ouled Taïma. C'est ainsi que, d'après les données du ministère de la Santé, l'infection au VIH dans la région touche les travailleuses du sexe avec une prévalence nationale de 2.6%, elles sont 5.8% à être contaminées par le virus. La contamination résultant de relations homosexuelles vient en deuxième position avec une prévalence nationale de 2.5%, 5.6% au niveau de la contamination par le VIH dans la région.

Quelles seraient les raisons qui font d'Agadir une des principales villes de propagation du sida ?
H.H : Cette situation peut s'expliquer par la présence de populations mobiles dans la région (routiers, ouvriers et ouvrières saisonnières, marins pêcheurs…). Cette mobilité accentue la vulnérabilité de ces populations face à l'infection au VIH/sida, que ce soit pour les populations elles-mêmes ou pour leurs partenaires. Les contaminations surviennent dans des milieux très populaires, qui n'ont pas de contact avec les touristes.

De façon générale, est-ce que les Marocains se protègent-ils suffisamment ?
H.H : L'ALCS distribue environ un million de préservatifs par an que nous donne le ministère de la Santé. Si nous en avions trois fois plus, nous les distribuerions tous sans problème. Il reste que beaucoup de personnes n'ont pas conscience du danger et n'iront pas à la pharmacie pour en acheter et se protéger. Si le préservatif était présent partout dans les distributeurs, dans les associations, il y aurait une plus grande conscientisation et donc une plus grande utilisation.
Pourquoi le dépistage du VIH n'est pas généralisé au Maroc ?
H.H : Il y a la peur du regard des autres, la pression sociale. Même si une personne a des doutes, elle mettra beaucoup de temps à franchir la porte d'un centre de dépistage, car elle aura peur de porter seule ce fardeau, peur d'être exclue par la famille. Lors du Sidaction, aucune personne vivant avec le VIH n'a accepté de témoigner à visage découvert. Les autres qui ont accepté nous disent qu'elles souffrent plus de la pression sociale que de la maladie elle-même.

La Conférence internationale sur le sida a eu lieu dernièrement à Washington. Quels en ont été les axes majeurs et a-t-elle atteint ses objectifs ?
H.H : Cette Conférence s'est tenue sur le thème «Renversons la tendance de l'épidémie». Nous espérons, à l'horizon 2020, pouvoir enfin renverser la tendance de cette épidémie qui tue et touche une large population à travers le monde. Je peux dire que tous les espoirs sont donc permis. Néanmoins, il est important que les pays riches et organisations internationales se décident à financer encore plus la lutte contre le sida, surtout dans les pays du sud. Il ne faut pas que stigmatiser cette maladie. Aujourd'hui, je pense qu'il existe une véritable volonté politique d'éradiquer cette épidémie.
Propos recueillis par Mohcine Lourhzal

La monarchie, institution pivot

29 JUILLET 2013 10 H 00 MIN2 COMMENTAIRES

Fête du Trône, Fête de la Jeunesse, fête de la révolution du Roi et du peuple, le hasard du calendrier concentre ces trois commémorations. Ce qui les lie, c'est le rôle historique mais aussi institutionnel de la monarchie. Celle-ci est à la fois un symbole et un prescripteur. C'est ce qui lui permet d'évoluer, tout en faisant évoluer toute l'architecture institutionnelle donnant à l'expression «le changement dans la continuité» tout son sens.

L

'actualité politique cette année, nous a offert plusieurs occasions pour saisir l'interprétation que le Roi donne au texte de la loi fondamentale, la constitution du 1er juillet 2011. C'était important parce que la pratique fait office de jurisprudence dans l'interprétation des textes, surtout quand ils sont ouverts sur plusieurs interprétations.

Deux éléments retiennent plus particulièrement l'attention. Ce que l'on a appelé la crise des cahiers des charges dans les médias publics et le divorce Istiqlal-PJD.

Dans le premier cas, le souverain a reçu le Chef du gouvernement et le ministre concerné. Ceux qui ne s'attachent qu'à l'écume, ont lié cette intervention à un éventuel désir du contrôle du secteur et à une prétendue proximité de ses dirigeants avec le palais. La réponse vient de la bouche de Benkirane lui-même*«S.M le Roi a attiré notre attention sur certaines erreurs »*. En fait, c'est l'application même de l'article 42. Le Roi est intervenu parce que le gouvernement se substituait à une institution indépendante : la HACA. Il suffit de voir les changements opérés par Mustapha Khalfi, le ministre de la Communication sur son projet initial, pour constater que l'intervention Royale a défendu les prérogatives de la HACA, institution constitutionnelle. Ce qui relève des compétences de l'exécutif est resté, même s'il fait l'objet de controverse.

Par contre, quand Hamid Chabat a fait appel à l'arbitrage Royal, dans son différend avec le Chef du gouvernement et la décision de son parti de quitter la majorité, il faisait une interprétation extensive de l'article 42. Politiquement, cela nous ramenait à une époque où l'institution monarchique intervenait dans la vie interne des structures partisanes. Cette interprétation extensive de l'article 42 contredisait l'esprit de la constitution du 1er juillet et du consensus autour du discours du 9 mars.

Le Roi a tranché en refusant d'intervenir. Mieux, il a rappelé à Hamid Chabat, selon les propres mots de celui-ci, que *«le parti de l'Istiqlal, comme tous les autres, était souverain dans ses décisions »*. De la même manière, la palais n'a indiqué aucune préférence entre les deux choix qui s'offraient au PJD, à savoir reconstruire une majorité ou aller vers des élections anticipées. C'est le conseil national du PJD qui a tranché.

Nous sommes face à une interprétation démocratique, d'un article sensible parce qu'il fixe les relations entre l'institution monarchique et les autres. Le Roi en a défini concrètement les contours, en défendant la HACA contre la tentation hégémonique et en s'interdisant toute intervention dans la vie interne de l'exécutif. Cela contredit tous ceux qui laissent à penser que l'application démocratique, le fameux « Tanzil », serait l'occasion d'un bras de fer avec le Palais. Celui-ci a une interprétation qui va plus dans le sens de la démocratie que les partis politiques, y compris le PJD.

Une monarchie prescriptrice

Que les commentateurs ne saisissent pas cet aspect, est étonnant, parce qu'il est essentiel. Mais cette attitude royale est en adéquation avec la nature de l'institution et ce que l'on sait de celui qui l'incarne, Sa Majesté Mohammed VI. La monarchie marocaine a de tous temps cherché à coller aux aspirations populaires. Elle ne s'en fait pas l'écho, ne les instrumentalise pas comme des slogans, mais les décline en projet national. L'événement le plus éclatant a été la lutte pour l'indépendance. Dès le début des années 40, le mouvement national a trouvé auprès du souverain de l'époque, le plus grand des soutiens. Le discours de Tanger en 1947, la grève de signatures puis la révolution du Roi et du peuple ont scellé, ou plutôt renouvelé le pacte entre la Nation et l'institution. La légitimité historique de la monarchie ne procède pas de sa durée, mais de sa capacité à être en adéquation avec son temps, les aspirations du peuple et à s'ériger en force prescriptrice, en définissant un cap et des modalités des rythmes, qui sont rarement des ruptures sèches.

Les convictions démocratiques de celui qui l'incarne aujourd'hui sont indiscutables. Dès son intronisation, il a décliné son projet qui tient autour d'un triptyque : démocratie, développement, modernité. Pour qui sait lire avec honnêteté, tout est dans les premiers discours. L'adhésion à la conception universelle des droits de l'homme et de la démocratie, un développement centré sur l'humain dans le respect de la cohésion sociale et de l'environnement, une modernité dans le respect de nos valeurs mais sans aucune concession au conservatisme rétrograde, au nom de la spécificité.

Et il a tenu parole. Le choix de la justice transitionnelle par le biais de l'IER et le renforcement continu du rôle du Conseil national des droits de l'homme est non pas pragmatique, mais stratégique. Il a permis de solder «les années de plomb» sans poser la question de l'impunité. Elle aurait occasionné des tensions ingérables et n'avait pas de pertinence, puisqu'il n'y avait pas de changement de régime. Par contre, dès le début, le processus, l'objectif final dépassant la réconciliation et posait les jalons d'un Etat de droit qui interdisait tout retour aux pratiques passées. Sur le plan institutionnel, la régularité des élections, le respect de la démarche démocratique, la stabilité des gouvernements dans le cadre des législatures, annonçaient un mode de gouvernance respectueux des autres institutions.

Les grands travaux et l'INDH déclinaient la vision du développement intégré. Le code de la famille, l'attention apportée à la promotion de la femme, à l'éducation des petites filles surtout en milieu défavorisé, les efforts consentis en faveur des handicapés, des prisonniers, de manière structurelle et continue posent le cadre de la vision d'une société moderne, solidaire, apaisée en construction.

La manière dont a été gérée la question du code de la famille est l'expression même du rôle de l'institution monarchique. Rappelons-nous de la division de la société autour du plan d'intégration de Saïd Saâdi. Celui-ci a été abandonné par son camp. Le Roi a nommé une commission et l'a dirigée vers un compromis positif, aux acquis nombreux pour les femmes, en particulier l'égalité juridique des époux.

Quels que soient ses penchants personnels, celui qui incarne la monarchie doit tenir compte de l'ensemble de la Nation. A chaque carrefour historique, c'est ce qui a permis à l'institution d'être prescriptrice, sans diviser, ni s'aliéner une partie importante du peuple. C'est la tendance lourde de siècles d'histoire. Les exceptions, un cavalier seul du Souverain contre les aspirations, correspondent exactement aux périodes de troubles. C'est ce que l'histoire nous apprend.

Un dépositaire en mouvement

Quand on dit du Maroc que c'est l'un des plus vieux Etats-nations du monde, ce n'est pas un exercice de style, un trophée, ou une couche narcissique pour nos egos. C'est un véritable atavisme qui imprime, avec force, tous les processus de changement.
Tous les Rois du Maroc ont eu à gérer l'ambition de la Nation par rapport à sa place dans le Monde. Souvent en termes de rayonnement, parfois défensivement. Les tribus, même en froid avec le Palais, répondaient massivement à tous les appels pour défendre le pays. La Marche Verte est l'exemple contemporain de ce lien. Le Roi, symbole et incarnation de la Nation, ce n'est pas un slogan pour fête commémorative, mais un véritable poids historique. Le monarque est le dépositaire de la volonté de la Nation. C'est inscrit dans l'acte d'allégeance, qui est synallagmatique, depuis des siècles.
Mais cette charge, ce devoir du Roi, n'est pas une excuse pour l'immobilisme, bien au contraire. Le Trône a obligation de s'adapter aux aspirations populaires, à trouver les équilibres positifs. Même les souverains absolus ont, de tous temps, composé avec les Oulémas, les notables, leurs propres caïds, qui eux-mêmes étaient sous la pression des populations. C'est le seul moyen de comprendre pourquoi le Maroc a résisté pendant des siècles à la fois aux européens et au califat et qu'il a même pu s'étendre au sud, tout en maintenant en interne une stabilité relative, mais réelle.
C'est dans ce contexte qu'il faut resituer les processus actuels. Mohammed VI est un démocrate résolu, mais il est aussi celui qui incarne la monarchie. Le poids de l'histoire est une réalité.
La constitution de 2011 n'est pas uniquement le fruit du contexte régional et de ses ébullitions. C'est le produit d'une maturation qui a démontré que l'ancienne constitution devenait trop exiguë pour le processus de construction démocratique. L'USFP a réclamé une monarchie parlementaire, tout en étant au gouvernement et sans créer la moindre tension, preuve qu'au Palais la réflexion existait. Le texte, rédigé par une commission, alimenté par les propositions des partis et des associations, plébiscité par les électeurs, répond à deux contraintes :
- Celle de l'évolution démocratique en consacrant la souveraineté populaire, en renforçant les prérogatives de l'exécutif issu des élections.
- Le respect du rôle de l'institution monarchique, tel qu'il a évolué dans l'histoire.
C'est encore un équilibre positif très avancé, encadré par l'adhésion aux valeurs universelles qui fixent le cap et imposent à tous les acteurs, une lecture prospective.
L'interprétation donnée par le Roi à l'article 42, démontre sans surprise, que l'institution monarchique s'inscrit dans cet esprit et milite pour ce devenir. Les réticences des uns sont à contre-courant et finiront par être balayées. Les impatiences formulées par d'autres ne tiennent pas compte des différents courants qui traversent la société, et qui sont souvent contradictoires et du rôle réel, historique, de la monarchie, celui d'un dépositaire condamné à la synthèse positive, à la marche vers la concrétisation du projet national, avec l'adhésion de l'immense majorité.
Croire qu'on peut jeter l'histoire par dessus bord à coup de slogans est immature. Avec des pédigrées beaucoup moins chargés, ceux qui s'y sont essayés ont fini dans le drame.
Ce n'est pas un appel au passéisme, loin de là, mais à la prise en compte réelle de l'exception marocaine, à la fois une chance et un atavisme. La monarchie ne peut diriger les ruptures violentes, mais elle a fixé le cap : celui d'une véritable démocratie, solidaire.
http://www.challenge.ma/la-monarchie-institution-pivot-12801/